

Distr.: General
19 September 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة التاسعة والخمسون المستأنفة

فيينا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
البند ٣ من جدول الأعمال

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الخامسة والعشرون المستأنفة

فيينا، ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية: عمل الفريق العامل المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي

مذكرة من الأمانة

إضافة

ملخص

أعدت هذه المذكرة عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٤/٢٠١٥، الذي قرّر فيه المجلس تمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي حتى النصف الأول من عام ٢٠١٧، وكذلك عملاً بقرارات لجنة المخدرات ١٣/٥٢ و ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨ و ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤. وتتناول هذه المذكرة عمل الفريق العامل في الفترة ما بين ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويمكن الاطلاع في الوثيقة E/CN.7/2016/3-E/CN.15/2016/3 على معلومات عن عمل الفريق العامل خلال الفترة السابقة للفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.



أولاً - المداولات

١ - في الفترة الممتدة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عقد الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى اجتماعين غير رسميين، وواصل النظر في المسائل المدرجة ضمن بنود جدول الأعمال التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٣٤/٢٠١٥ ولجنة المخدرات في قرارها ١٣/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/١٨، ووفقاً للإطار المرجعي المرفق بتلك القرارات، وكذلك للأحكام الواردة في قرارات لجنة المخدرات ١٠/٥٤ و ١٧/٥٤ و ١١/٥٦ و ١/٥٨ وقرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ١/٢٠ و ٩/٢٠ و ٢/٢٢ و ١/٢٤.

٢ - وفي الاجتماع المعقود في ٩ حزيران/يونيه، نظر الفريق العامل في مشروع الجدول الزمني لاجتماعاته وبرنامج عمله المؤقت للفترة الممتدة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. واقترحت عدة وفود مواضيع يمكن إدراجها في البرنامج، منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ممارسات البرنامج وسياساته وبرامجه وكذلك الأنشطة التي ينهض بها من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخله. وزُوِّد الاجتماع بتقرير محدث عن البرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، من حيث الأنشطة والمستفيدين ونفقات الميزانية وأنشطة جمع الأموال، فضلاً عن التحديات الرئيسية التي تواجه التنفيذ وكيفية تجاوزها. كما أشير إلى الشراكات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان الميكونغ وعملية مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وأطلع مدير شعبة الإدارة في المكتب الوفود على الحالة المالية للمكتب، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالأموال الخاصة الغرض في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، وأموال تكاليف دعم البرنامج والأموال العامة الغرض وتنفيذ الميزانية في عام ٢٠١٥ حسب مصدر التمويل والمنطقة. وعموماً، بلغت نسبة تنفيذ الميزانية ٨١ في المائة، وحدثت بعض الانخفاضات الحقيقية في التكلفة من خلال اتباع نهج صارم في إدارة المكاتب الميدانية وتدابير للاقتصاد في النفقات وزيادة في أوجه الدعم المقدمة من البلدان المضيفة في عدة بلدان. ولوحظ أن معدل التنفيذ بلغ ٢١ في المائة بالنسبة للأموال الخاصة الغرض حتى أوائل أيار/مايو ٢٠١٦ وقيل إن من أسباب هذه المعدلات المنخفضة نسبياً الصعوبات التقنية في تشغيل نظام أوموجا وتأجيل بعض الأنشطة والتأخر في التعاقدات وتغير استراتيجيات الجهات المانحة والجهات الحكومية النظيرة ومسائل متعلقة بالأمن في مناطق النزاع والمناطق الخارجة من نزاعات. وأشير إلى أن من المتوقع حدوث انخفاض في التمويل العام الغرض في عام ٢٠١٦. وقدم مدير شعبة الإدارة أيضاً تقريراً عن تطبيق نظام استرداد كامل التكاليف لدى المكاتب الميدانية وعن الخطوات المتعلقة بإعداد الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ورداً على الأسئلة والتعليقات، سلم مدير شعبة

الإدارة ومدير شعبة العمليات ومدير شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة التابعة للمكتب بأن التقديرات المنخفضة المتوقعة سوف تؤثر على نهج استرداد كامل التكاليف وعلى إيرادات صناديق تكاليف دعم البرنامج، وأن هناك حاجة بالتالي إلى التمحيص الدقيق.

٣- وفي الاجتماع نفسه، قدّمت الأمانة عرضاً إيضاحياً بشأن البرنامج المشترك للعلاج من الارتهاان للمخدرات الذي يتعاون في تنفيذه المكتب ومنظمة الصحة العالمية، والذي يهدف إلى تعميم تدابير لمعالجة الارتهاان للخدرات في إطار النظم الوطنية للصحة العامة والحماية الاجتماعية، وتشمل أنشطته جمع البيانات، وبناء القدرات، وخدمات العلاج من تعاطي المخدرات، وتطوير الأدوات وتقديم الدعم في مجال الدعوة. واسترعى انتباه الفريق العامل إلى الاتجاه التنازلي في حجم التمويل الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٩ وإلى الانخفاض في عدد المانحين أيضاً. وعُرضت على الفريق العامل أيضاً لمحة عامة عن عمل وحدة التقييم المستقل للمكتب أكدت ولايتها على تقييم كل برنامج من برامجهم. وقدّمت للوفود أيضاً لمحة عامة عن أدوات إدارة المعارف القائمة المستخدمة لتيسير تحليل كيفية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة شيرلوك)، وأداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والأدوات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمتلكات الثقافية.

٤- وفي الاجتماع المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدّم مدير شعبة الإدارة في المكتب إحاطة للوفود عرض فيها الحالة المالية للمكتب وأشار فيها إلى الانخفاض الطفيف في معدل التنفيذ في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤، وكذلك الحالة الحرجة لصندوق الأموال العامة الغرض الذي كانت إيراداته في عام ٢٠١٥ أقل من النفقات الفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، عُرضت على الفريق العامل التوقعات المنتظرة لتنفيذ ميزانية عام ٢٠١٦ التي أشارت إلى أن معدلات الإنجاز المقدرة سوف تناهز معدلات عام ٢٠١٥. كما أكد المدير مجدداً الحاجة إلى مراعاة الاتساق في تطبيق ورصد نهج استرداد كامل التكاليف وأشار إلى أن المبدأ المسترشد به في تخصيص تكاليف الدعم البرنامجي هو تغطية التكاليف غير المباشرة. وقدّم عرض مجمل لخطوات عملية إعداد الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك موافقة الجمعية العامة على مخططها الإجمالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقيل إن المتوقع أن يكون معدل النمو في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ صفرًا. وأشار إلى أن نظام أوموجا دخل في مرحلة تحقيق الاستقرار وأن من المتوقع تطييعه بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وقد استعيض عن استخدام منصة نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (بروفي) السابقة في رصد البرامج باستحداث لوحة معلومات متاحة للاستخدام أمام الدول الأعضاء. وأوصت عدة وفود بالتخلي بالمرونة في تطبيق نهج تكاليف الدعم البرنامجي في المكاتب الميدانية، وأعربت عن رغبتها في إشراك الدول الأعضاء في عملية إقرار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ونوّه بأهمية اتباع أسلوب الميزنة على أساس الأداء في المكتب بربط النفقات بتحقيق نتائج ملموسة.

٥- وفي الاجتماع نفسه، عرض رئيس فرع الشؤون العامة ودعم السياسات بالمكتب أمثلة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المكتب، منها مذكرة إرشادية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المكتب، وقائمة بالأدوات الموضوعية لمعالجة الشواغل الجنسانية في مجالات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وعلاج المصابين وإعادة تأهيلهم والعدالة الجنائية ومنع الجريمة. وقدّم مدير شعبة الإدارة لمحّة عامة عن الالتزامات المتعهد بها لإيجاد توازن بين الجنسين، ومنها الهدف الذي حدده الأمين العام بشأن تحقيق التوازن التام بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠، والأهداف المحدّدة في الاتفاق الذي وقعه المدير التنفيذي والأمين العام، والاستراتيجية الجنسانية الموضوعية على نطاق الأمانة العامة. وقد اتخذ المكتب إجراءات في هذا الشأن في عمليات التوظيف مع تعزيز أنشطة التواصل وإجراء رصد دقيق لعمليات الاختيار وتعيين جهات وصل المعنية بشؤون المرأة لتعزيز الوعي وتنشيط الدعوة في هذا الشأن ولتقديم المشورة إلى المديرين المكلفين بالتعيين. وتتصل بعض التدابير الأخرى بتطوير المسارات الوظيفية من خلال توفير التدريب وتعزيز التوازن بين العمل والحياة. وأوضح موظفو المكتب القائمون بدور جهات الوصل المعنية بشؤون المرأة للفريق العامل دورهم وأعمالهم. وأعربت الوفود عن ترحيبها بما أبدته الأمانة من حسن استجابة لطلباتها من المعلومات بشأن القضايا الجنسانية، وأعربت عن رغبتها في مواصلة الحوار بشأن التدابير الأخرى لتحسين التوازن الجنساني والجغرافي في ملاك موظفي المكتب على مستوى كبار الموظفين، بما في ذلك الممثلون الميدانيون.

٦- وفي نهاية المطاف، تلقى الفريق العامل في الاجتماع نفسه معلومات محدّثة عن برنامج المكتب المتعلق بمكافحة الجرائم البحرية العالمية وبرنامج عمل الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع للمكتب. كما تلقى الفريق العامل نتائج استعراض الأقران الفني لوظيفة التقييم في المكتب، الذي أُجري في إطار شبكة التقييم الإنمائي التابعة للجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

ثانياً- المسائل التنظيمية والإدارية

٧- عقد الفريق العامل اجتماعين غير رسميين في ٩ حزيران/يونيه و٢٣ أيلول/سبتمبر. ومن المقرر أن يعقد اجتماعات أخرى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و١١ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨- وواصلت الأمانة تزويد الفريق العامل بالوثائق والمعلومات باستخدام الوسائط الإلكترونية والمنشورات الورقية، ومنها صفحتان شبكيتان، إحداها متاحة للاطلاع العام في الموقع الشبكي للمكتب، والثانية مؤمّنة ومخصّصة للدول الأعضاء بهدف تمكينها من الاطلاع على ما يهمها من المعلومات.